PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**28-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Hospitals…defy syndicate decision**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

المستشفيات.. تتحدى قرار النقابة

الأطباء اختلفوا.. والمديرون: عدم تحصيل الرسوم يهدد استمرار الخدمة

بعد تحذير وزير الصحة للأطباء من تنفيذ قرار النقابة بتطبيق العلاج المجانى فى المستشفيات العامة مشيرا إلى ان ذلك يجب أن يتم بالتنسيق مع الوزارة وحتى لا تحرم المستشفيات من مصدر دخل يساهم فى تكلفة الخدمة المقدمة للمرضى كشفت جولة «الجمهورية» عن عدم علم مديرى العيادات الخارجية بالمستشفيات بالقرار وأكد مدير مستشفى أم المصريين انه لم يصله اى تعليمات بهذا الخصوص بينما انتظم العمل كالسابق فى العيادات الخارجية بمستشفى الهلال نظير رسوم كالمعتاد.

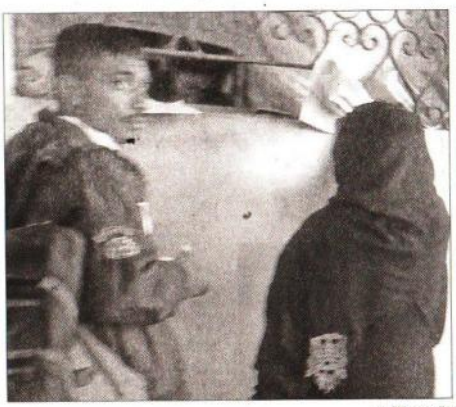

المواطنون يدفعون الرسوم المقررة

عبداللطيف ابومدين

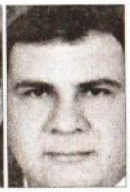

عبدالرحمن المهدى

الأطباء اختلفوا حول قرار النقابة البعض يرى أن العلاج المجانى حق للمريض والبعض الآخر نبه لخطورة عدم تحصيل الرسوم حيث انها من الموارد الأساسية للمستشفيات وعدم تحصيلها يهدد باستمرار الخدمة.

بينما تمسكت النقابة بموقفها مؤكدة ان العلاج المجانى بالمستشفيات العامة حق كفله الدستور.

أكد د.عبداللطيف أبو مدين أستاذ الكبد والجهاز الهضمى رفضه التام للتعدى على الأطباء مشيرا الى ان مهنة الطب مهنة سامية ومن أنبل المهن والطبيب الذى يطلع على عورات المرضى ويتعامل مع أخطر ما لدى الانسان وهى صحته يجب ان يكون من أنبل الناس على وجه الأرض.

وأضاف ارفض ان يضع الأطباء شروطا مسبقة لعلاج المرضى وان يحرم الدولة من مورد هام تنفق به على كافة قطاعات المنظومة الصحية فى مصر وطالب الأطباء ان يمتنعوا عن تحصيل الرسوم بعياداتهم الخاصة أو على الاقل ان يتم خصم ٥٠٪ من مقابل الكشف فليس من المعقول ان نعاقب الشعب والدولة على اخطاء فردية وما تم من قرارات من قبل النقابة مرفوض ولا يصح وما اقوله نتاج خبرة عمل اكثر من ٥٣ عاما قدت من خلالها بالتدريس لخمسة وزراء صحة سابقين.

وقد أكد د.عبدالرحمن المهدى مدير مستشفى أم المصريين ان العلاج بالمستشفى بالمجان اصلا وان يؤثر القرار على العمل لديه ولكن هناك مستشفيات تعتمد رواتب العاملين بها على ما تحصله من رسوم وايرادات وهو ما سوف يؤثر بشكل كبير على العاملين وان يجدوا مرتبات حيث ان الوزارة لا تدفع لهم من ميزانيتها ولكن تعتمد على ايراداتها فى رواتبهم وما اتخذ من قرارات يتم على عدم وعى وفهم وغياب عن الواقع حيث ان القرار سيتسبب فى توقف تقديم الخدمة لعدم وجود عاملين.

ويضيف د.نور الدين عامر مدير المنطقة الطبية ان هناك لوائح داخلية تطبق بخصوص الايرادات والرسوم مثال على ذلك ان بعض اللوائح تقرر صرف الرسوم والايرادات بنسبة ٤٩٪ على العاملين غير المعينين أو العاملين بالتعاقد والمكافآت وهناك نسبة تذهب لبند مصروفات طارئة وجزء للصيانة.

وأضاف ان موارد المستشفيات من الرسوم جزء عام لاستمرار تقديم الخدمة وتطويرها وتأثير ذلك لن يظهر الا بعد مرور وقت مناسب من تطبيق قرار عدم تحصيل رسوم مقابل الخدمة.

وافاد الدكتور محمود مبروك مدير مستشفى الزهراء الجامعى الأسبق ان هذا القرار لابد من اقتناع الوزارة به لأن الأطباء اداريا يتبعون وزارة الصحة ووفقا للدستور على الدولة علاج المواطن بالمجان ويطالب بتطبيق التأمين الصحى الشامل على كافة المواطنين لرفع العبء عنهم وتحسين الخدمة العلاجية وأن هذا القرار لن يؤثر على موارد المستشفيات.

ويضيف الدكتور محمد صلاح . استشارى بطب المنوفية ان القرار الذى ستنفذه نقابة الأطباء للعلاج المجانى للمرضى قرار صائب ولا يؤثر على المستشفيات وموارديها لأن بالفعل المستشفيات العامة ليس بها اى موارد ولكن هذا القرار لا يطبق على المستشفيات التعليمية أو الخاصة ولكن سيطبق فى مستشفى بولاق العام والمذيرة العام ويبلغ سعر التذكرة ٥ جنيهات ولكن لا يوجد صرف أى ادوية بتلك المستشفيات لكن المستلزمات الطبية غير متوفرة به مثل القطن والشاش والحقن والتى يكلف المرضى بشرائها ويجب أن تتوافر موارد لها للاتفاق على العلاج ولكنها للأسف تورد للوزارة والخدمة الصحية سيئة كما هى.

ويرى الدكتور عادل شطا . استشارى الطوارئ، بمستشفى الحسين الجامعى . أن هذا القرار سوف يؤثر سلبيا على دخل تلك المستشفيات والمفروض أن تقوم الوزارة بتحصيل هذه الرسوم وتقوم بتعويض النقص فى موارد المستشفيات فالمستشفيات خاوية من الامكانيات والمستلزمات الطبية.

مضيفا انه يجب على الوزارة دفع دعم شهرى لهذه المستشفيات فى حالة تنفيذ هذا القرار ومنظومة الصحة بالكامل يجب تغييرها لأن المريض هو الضحية فى تلك المنظومة ويجب تطهير الوزارة كاملا من الأسفل الى الأعلى حتى تبنى على أسس سليمة لأن لعبة المصالح بدأت تعمل على حساب المواطن البسيط.

على الجانب الآخر تقول الدكتورة منى مينا . وكيل نقابة الأطباء . ان العلاج المجانى أحد حقوق المواطنين طبقا للقوانين السارية للدولة موضحة ان الدولة تكفل الانفاق على الصحة الا ان الدولة حتى الآن تخصص ٥٪ فقط من الميزانية للعلاج وان المواطنين يتعاملون مع الأطباء بشكل عدوانى لأن الامكانيات ضعيفة ويتم اجبارهم على دفع أموال وشراء المستلزمات الطبية من الخارج لكن الأدوية يمكن صرفها على تذكرة العلاج المجانى والتحاليل والفحوصات يتم اجراؤها على تذكرة الاستقبال فمن ضمن حق المريض أن يحصل على الخدمة الطبية بدون تكاليف ولكننا سنبدأ فى تطبيق هذا الحق مع الاحتفاظ بنظام العلاج على نفقة الدولة كما هو دون اى تغيير مؤكدة ان الصحة حق للمواطنين وسنبدأ فى اعادة هذا الحق ليكون هناك تصالح بيننا وبين المرضى.

وأضافت الدكتورة شاء فؤاد . أمين عام نقابة الأطباء بالقاهرة ان الدستور ينص على علاج المواطنين بالمجان وهذه الدعوات عن فتح العلاج المجانى فى المستشفيات عودة لتطبيق القانون خاصة ان المبالغ المحصلة من العيادات الخارجية لا تدخل فى ميزانية المستشفى ولكن توجه للعلاج الاقتصادى وأضافت ان جميع الأنظمة السابقة ليس عندها استعداد للانفاق على الأمور الضرورية مثل العلاج فقط تم تهميشه على مدار السنوات السابقة وعلى الدولة علاج المواطنين خاصة ان المواطن يدفع ثمن العلاج بدفع الضرائب المفروضة عليه ومن حقه ان يجد خدمة مقابل ذلك وتذكر ان تذكرة الكشف كانت ١ جنيه وكان مكتوبا عليها مقابل فوارغ الأدوية وليس مقابل العلاج فقد كانت الأدوية تحضر داخل المستشفيات والكشف والفحوصات مجانا ونرى اننا نفتقر لقانون يصدر من مجلس الشعب لتنظيم العلاج فى المستشفيات فالقوانين الحالية لم تتغير منذ الستينات فقد لجأنا الى القرارات تحت دعوة تحسين الخدمة ولم نر ذلك على أرض الواقع حتى الآن ونحن نطالب منذ الجمعية العمومية فى ٢٥ مارس ٢٠١١ بزيادة ميزانية الصحة وبناء على دستور ٢٠١٤ فمن المفترض الا تقل ميزانية الصحة عن ٣٪ من اجمالى الناتج القومى بينما هى الآن ١,٥٪ فقط وليست موجهة بشكل صحيح.

أسامة عبدالمنعم . مؤمن درويلة
صفاء محمود . هانى سيد